[المحتلة]» (**المصدر نفسه**، ٣/٥/١٩٩٣). غير ان رابين عارض طروحات بيرس التي تعني برأيه «قيام دولة فلسطينية مستقلة» (**معاريف**، ٥/٥/١٩٩٣). لأنه من شأن التحدث حول المستقبل النهائي للارض المحتلة نسف المفاوضات، ووضع مسألة القدس على جدول الاعمال. وقال ان «القدس هي العاصمة الموحّدة لاسرائيل وستبقى تحت سيادتنا، والاميركيون يتفهمون ذلك». ورفض رابين، مجدداً، التحاور مع م.ت.ف. لأن ذلك سيؤدي الى بحث الوضع النهائي وحق العودة للاجئين (**المصدر نفسه**).

في ظل هذه الاجواء، انتهى الاسبوع الاول من جولة المحادثات التي بدت وكأنها تلقّت دفعة الى أمام. فقد وافقت اسرائيل على عودة ثلاثين فلسطينياً من المبعدين القدامى منذ العام ١٩٦٧، وسمحت لخبراء من «الشتات» بالمشاركة في المحادثات السياسية، فشارك د. كميل منصور في المفاوضات بصفة مستشار لجنة «مفاهيم ومضامين الحكم الذاتي»؛ ود. احمد الخالدي، مستشاراً لـ «لجنة المصادر المائية والاراضي»، كما وافقت اسرائيل على مشاركة فيصل الحسيني، الذي يحمل هوية سكان القدس، بشكل رسمي، في المحادثات (**دافار**، ٢/٥/١٩٩٣).

في المقابل، وافق الفلسطينيون على إعطاء صفة رسمية للجنتين فرعيتين، هما لجنة «الحكم الذاتي» ولجنة المصادر المائية والاراضي. فيما استجابت اسرائيل لطلب الفلسطينيين تشكيل لجنة ثالثة لحقوق الانسان في الارض المحتلة برئاسة كل من فيصل الحسيني والياكيم روبينشتاين، غير انها رفضت قبول عضوية د. حنان عشراوي في اللجنة لأنها تحمل بطاقة هوية من القدس (**المصدر نفسه**، ١٧/٥/١٩٩٣).

لم تدم أجواء التفاؤل طويلاً، وسرعان ما انحصرت مع تصاعد الخلافات حول المطالب الفلسطينية المتعلقة بادراج موضوع القدس الشرقية على جدول المفاوضات في إطار الحكم الذاتي، واجراء انتخابات لمجلس الحكم الذاتي تحت اشراف دولي، ومنح المجلس المنتخب صلاحيات تشريعية غير محدودة. وقد عارضت اسرائيل هذه المطالب، واقترحت على الفلسطينيين ادارة شؤون المياه في الارض المحتلة بصورة مشتركة، وانشاء مركز معلومات مشترك خاص بالمصادر المائية، ونقل جزء كبير من صلاحيات «الادارة المدنية» الى ايديهم حتى قبل التوصل الى اتفاق كامل بشأن الحكم الذاتي (**يديعوت احرونوت**، ٢/٥/١٩٩٣).

عودة التفاؤل والارتياح

مع بداية الاسبوع الثاني من المفاوضات اقترح الوفد الفلسطيني على نظيره الاسرائيلي مناقشة وصياغة «اعلان مبادىء مشترك» في إطار لجنة شؤون مفاهيم ومضامين الحكم الذاتي. ولم يلق الاقتراح معارضة اسرائيلية، فبدأ الطرفان مناقشة مضمون البيان وعناصره، وتطرّق النقاش الى قضايا مثل تعريف المفاوضات؛ اسم الهيئة التي ستتولّى ادارة الحكم الذاتي؛ عدد أعضائها؛ وموضوع الانتخابات في الارض المحتلة (**هآرتس**، ٥/٥/١٩٩٣). كما اتفق الطرفان في لجنة شؤون المياه والاراضي على ان لا يطالب أي منهما بالسيادة على الارض في خلال المفاوضات، وان يطرح هذا الموضوع للمناقشة في إطار المفاوضات حول التسوية النهائية (**دافار**، ٤/٥/١٩٩٣)، على ان تشكل خلال المرحلة الانتقالية ادارة مشتركة من الطرفين للاشراف على مصادر المياه في الارض المحتلة. وعقّب رئيس الوفد الفلسطيني، د. حيدر عبدالشافي، على هذا الطرح الاسرائيلي قائلاً: «ان ما سمعناه اليوم يشكّل بداية مشجّعة» (**معاريف**، ٥/٥/١٩٩٣).

في ختام الاسبوع الثاني من المحادثات اتفق الفلسطينيون والاسرائيليون على تمديد فترة المحادثات اسبوعاً ثالثاً. وعبّرت الناطقة بلسان الوفد الفلسطيني، د. حنان عشراوي، عن ارتياحها للنتائج التي انتهت اليها المحادثات، وقالت بأن اسرائيل بدأت تتراجع عمّا كانت تعتبره في الماضي محرّماً (**عل همشمار**، ٧/٥/١٩٩٣).

الى ذلك، حصل تقدّم آخر في محادثات لجنة الحكم الذاتي، حيث وافق الطرف الاسرائيلي على اشراف دولي على عملية الانتخابات في الارض المحتلة. واتفق ان تعلن اسرائيل ان الهدف هو اجراء انتخابات لمجلس تنفيذي، بينما